

I. أساسيات حول التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية متكررة تتسبب عن طريق ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، كما يعتبر التضخم مشكلة عالمية تؤثر على جميع الاقتصادات، لكن أسبابه وآثاره تختلف بين البلدان النامية والمتقدمة. ففي البلدان النامية، غالباً ما يكون التضخم ناتجاً عن عوامل مثل زيادة الطلب، وارتفاع التكاليف، والاعتماد على الواردات. بينما في البلدان المتقدمة، قد يكون مرتبطاً بسياسات نقدية معينة. في كلا الحالتين، يؤدي التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، وزيادة الفقر، وتقلب الأسواق، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

1.1 مفهوم التضخم

- يرى الاقتصاديون الكلاسيك أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو أن التضخم هو ظاهرة ناتجة بشكل أساسي عن زيادة كمية النقود في الاقتصاد. فوفقاً للنظرية الكمية للنقود، فإن هناك علاقة مباشرة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار العام. فكلما زادت كمية النقود، ارتفعت الأسعار والعكس صحيح.
- أما كينز فيعرف التضخم بأنه زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار.
- أما ملبتون فريدمان (المدرسة النقدية) فيرى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة، ويرجع ذلك إلى زيادة المعروض من النقود بشكل أسرع من نمو الاقتصاد الحقيقي.

تعريف شامل للتضخم:

التضخم هو "الارتفاع في المستوى العام للأسعار يحدث بسبب زيادة كمية النقود، ويمكن أن تزداد كمية النقود لأسباب تتعلق بزيادة المعروض النقدي مثل التوسع الإصدار النقدي لأوراق البنكنوت أو التوسع في الائتمان أو النقود المصرفية من قبل البنوك التجارية، أو لأسباب تتعلق بانخفاض الطلب على النقود وزيادة الإنفاق النقدي.

2.1 أنواع التضخم

وهناك أنواع مختلفة من التضخم، يمكن شرحها كالتالي:

1.2.1 التضخم حسب السرعة في ارتفاع الاسعاع (الدرجة) :

- أ. التضخم الزاحف (Creeping Inflation) : يحدث بمعدل بطيء ومستقر، ولا يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد (ارتفاع طفيف في الأسعار حوالي 1-3%). وغالباً لا يشكل هذا النوع تهديداً اقتصادياً، بل قد يعزز النمو، حيث أنه يزيد من الاستهلاك والاستثمار على المدى الطويل.
- ب. التضخم المعتدل (Moderate Inflation) : يتمثل في زيادة الأسعار بمعدل أكبر من التضخم الزاحف (عادة بين 3-10%). يؤثر هذا التضخم على القوة الشرائية للأفراد، ولكنه لا يزال في مستوى يمكن السيطرة عليه.

- ج. التضخم المتسارع (**Accelerating Inflation**): يشير إلى زيادة معدل التضخم بشكل مستمر، حيث يزداد التضخم بمرور الوقت ولكن دون الوصول إلى درجة "الجامح" أو "المفرط".
- د. التضخم الجامح (**Galloping Inflation**): ترتفع الأسعار بشكل كبير جدا وسريع و لكنه يبقى أقل حدة من التضخم المفرط. يتراوح معدل التضخم هنا عادة بين 10% و 50% سنويًا. يحدث التضخم الجامح عندما تفوق الزيادة في الطلب العرض بشكل كبير أو نتيجة عوامل مثل سوء إدارة السياسة النقدية أو زيادة النفقات الحكومية بشكل مبالغ فيه. ويؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للمستهلكين، لكنه لا يصل إلى مستوى يهدد استقرار الاقتصاد بشكل كامل.
- هـ. التضخم المفرط (**Hyperinflation**) هو أخطر أنواع التضخم، حيث تشهد الأسعار زيادات غير طبيعية، يمكن أن تصل إلى معدلات شهرية تتجاوز 50% وقد تصل إلى أضعاف ذلك يوميا. ويحدث التضخم المفرط عادة في ظل أزمات اقتصادية وسياسية حادة، مثل الحروب أو انهيار النظام المالي، حيث تصبح العملة بلا قيمة تقريبا، و يجعل التضخم المفرط الناس يفقدون الثقة في العملة ويدفعهم إلى البحث عن عملات أخرى أكثر استقرارا.

2.2.1 التضخم حسب مصدر الضغط :

- أ. التضخم الناتج عن الطلب (**Demand-Pull Inflation**) يحدث عندما يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات بشكل يفوق العرض، فترتفع الاسعار. يحدث هذا النوع غالبا في فترات النمو الاقتصادي السريع، عندما ترتفع الرواتب وتزيد قدرة المستهلكين الشرائية.
- ب. التضخم الناتج عن التكاليف (**Cost-Push Inflation**): ينشأ عندما ترتفع تكاليف الإنتاج، مثل الأجور أو أسعار المواد الخام، مما يجبر الشركات على رفع أسعار منتجاتها لتعويض التكاليف. فترتفع الأسعار، رغم بقاء الطلب على حاله.
- ج. التضخم المستورد (**Imported Inflation**): يحدث عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة، مثل الطاقة أو المواد الخام الأساسية (يحدث في الدول التي تعتمد على الاستيراد)، حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع المستوردة إلى رفع تكاليف الإنتاج وأسعار السلع محليا.
- د. التضخم الهيكلي (**Structural Inflation**): يحدث بسبب اختلافات هيكلية في الاقتصاد، مثل قلة الإنتاج في بعض القطاعات أو احتكار الأسواق. يؤدي هذا النوع من التضخم إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر نتيجة مشاكل داخلية لا تتعلق بالطلب أو التكاليف مباشرة، بل بتحديات هيكلية طويلة الأجل.

3.2.1 التضخم حسب تأثيره :

- التضخم المفتوح (**Open Inflation**): يحدث التضخم المفتوح عندما ترتفع الأسعار في السوق بشكل طبيعي بسبب زيادة الطلب أو نقص العرض، أو نتيجة سياسات اقتصادية معينة مثل زيادة العرض

النقدي. في هذا النوع من التضخم يكون الارتفاع في الأسعار واضحاً، مما يسمح للمستهلكين والمستثمرين بمراقبته والتكيف معه. كما أن الحكومة لا تتدخل مباشرة للحد من الأسعار. يُقاس هذا النوع باستخدام مؤشرات الأسعار الرسمية، مثل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) أو مؤشر أسعار المنتجين (PPI)

• **التضخم المكبوت (Repressed or Suppressed Inflation)** : يحدث عندما تحاول الحكومة السيطرة على ارتفاع الأسعار من خلال فرض ضوابط على الأسعار، مثل تجميد أسعار بعض السلع أو تحديد سقف معين للأسعار، بهدف حماية المستهلكين من الزيادات السعرية المباشرة. إلا أن هذه الضوابط قد تؤدي إلى مشاكل أخرى، منها: ظهور السوق السوداء، نقص السلع.

4.2.1 **التضخم الركودي Stagflation**: هو ظاهرة اقتصادية تحدث عندما يتزامن التضخم (ارتفاع الأسعار) مع الركود الاقتصادي (تباطؤ النمو الاقتصادي أو انخفاضه)، مما يؤدي إلى زيادة البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة في آن واحد. هذا النوع يجمع بين جانبيين متناقضين: التضخم الذي يتطلب سياسات لتقليل العرض النقدي، والركود الذي يحتاج إلى تحفيز الاقتصاد.

3.1 أسباب التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم ظاهرة معقدة وهذا لأنها ليست أحادية المظهر ولا أحادية السبب ولا أحادية العلاج، وإنما ظاهرة اقتصادية اجتماعية وسياسية. إذ توجد عدة أسباب تساهم في هذه الظاهرة. ومن هذه الأسباب نجد ما يلي:

- **زيادة الطلب الكلي**: عندما يزيد الطلب الإجمالي على السلع والخدمات بشكل أسرع من زيادة الإنتاج، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار. يمكن أن يحدث هذا نتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي أو الاستثماري، أو زيادة في النمو السكاني، أو زيادة في الثقة المستهلكية، أو بسبب زيادة السيولة في الاقتصاد.
- **أسباب متعلقة بالتكلفة: ومنها**

- **زيادة تكاليف الإنتاج**: عندما ترتفع تكاليف الإنتاج، مثل أجور العمال أو أسعار المواد الخام، تضطر الشركات إلى رفع أسعار منتجاتها للحفاظ على هوامش الربح، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام.
- **صدمة العرض**: الأحداث المفاجئة التي تؤثر على العرض، مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الحصار الاقتصادي، يمكن أن تؤدي إلى نقص في السلع والخدمات، مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع.
- **الاحتكارات**: الشركات التي تمتلك قوة سوقية كبيرة قد تستغل هذه القوة لرفع الأسعار، مما يساهم في زيادة التضخم.

- **ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة** بسبب التغيرات في أسعار الصرف أو الارتفاع في تكاليف السلع المستوردة. ويمكن أن يحدث نتيجة:

- **تدهور سعر العملة المحلية**: يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد، مما يزيد الأسعار محلياً.

- ارتفاع أسعار السلع العالمية: مثل النفط أو المواد الغذائية الأساسية، فارتفاعها يؤثر على مستوى الأسعار المحلي.
- الاعتماد على الواردات: إذا كانت دولة تعتمد على الواردات بشكل كبير، فإن أي تغيير في الأسعار العالمية سيؤدي مباشرة إلى تضخم مستورد .
- التوقعات التضخمية: تلعب دورا كبيرا في خلق التضخم، حيث تؤدي توقعات ارتفاع الأسعار إلى سلوكيات قد تعزز التضخم الفعلي:
 - زيادة الإنفاق: إذا توقع الناس ارتفاع الأسعار مستقبلاً، قد يزيدون من استهلاكهم لتجنب الأسعار المرتفعة لاحقاً، مما يزيد الطلب ويخلق ضغوطاً تضخمية.
 - رفع الأجور والأسعار: الشركات تتوقع زيادة التكاليف في المستقبل فتقوم برفع الأسعار مسبقاً، كما يطالب العمال برفع الأجور لمواجهة التضخم المتوقع.
 - السياسات النقدية التوسعية: تؤدي إلى توقعات بارتفاع الأسعار مما قد يؤدي إلى تضخم فعلي .
- السياسات النقدية التوسعية: قد تؤدي زيادة السيولة إلى تضخم، خاصة إذا لم يقابلها زيادة في الإنتاج و ذلك من خلال:
 - خفض أسعار الفائدة: يؤدي إلى زيادة القروض الاستهلاكية والتجارية، مما يعزز الطلب.
 - طباعة المزيد من النقود: في حال زيادة عرض النقود بشكل مبالغ فيه دون زيادة في الإنتاج، سيؤدي إلى تضخم نقدي، حيث تزداد الأسعار نتيجة لانخفاض القوة الشرائية .
- التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: يحدث التضخم الهيكلي بسبب عدم كفاءة الاقتصاد في توفير السلع والخدمات أو بسبب تركيز الأسواق وقلة المنافسة، ما يجعل الأسعار ترتفع تدريجياً. ومن أسبابه: عدم كفاءة القطاعات الإنتاجية، تركّز الأسواق (وجود احتكارات) ، تقييد العرض بسبب السياسات الحكومية المقيدة كفرض الضرائب أو القيود التجارية إلى ارتفاع الأسعار بسبب نقص العرض .